

تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2018)

عائشة موزاوي* ، وسام حسيني**

الإرسال: 31/12/2020

القبول: 12/09/2021

النشر: 06/02/2022

ملخص: لقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا للفترة الممتدة من 1995-2018 وذلك باستخدام نماذج بانل الساكنة، حيث اعتمدنا على مجموعة من الاختبارات منها اختبار (hosman)، وعليه توصلنا إلى أن النموذج الأفضل هو نموذج التأثيرات الثابتة ويهدف التخلص من المشاكل القياسية في نموذج التأثيرات العشوائية، قمنا باستخدام طريقة (pcse)، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن حماية براءة الاختراع بالدرجة الأولى يؤدي إلى زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر، على اعتبارها العمودي الفقري لحماية حقوق الملكية الفكرية، مقارنة بالعلامات التجارية والتصميمات الصناعية.

الكلمات المفتاحية: حقوق الملكية الفكرية، الاستثمار الأجنبي المباشر، براءة الاختراع، العلامة التجارية، التصميمات الصناعية، نماذج بانل الساكنة.

تصنيف JEL: C51، F21، E22، L52

The impact of intellectual property rights on attracting foreign direct investment to North African countries standard study during the period (1995-2018)

Abstract: This study aimed to measure the impact of protecting intellectual property rights on attracting foreign direct investment in North African countries for the period from 1995-2018, using Panell static models, where we relied on a set of tests, including the (hosman) test, and accordingly we reached The best model is the fixed effects model, and in order to get rid of the standard problems in the fixed effects model, we used the (pcse) method. This study concluded that patent protection in the first place leads to an increase in foreign direct investment, considering it the backbone of protection Intellectual property rights, compared to trademarks and industrial designs.

Keywords: Intellectual property rights, direct foreign investment, patent, trademark, Industrial designs, Panel models.

JEL Classification: L52، E22، F21، C51

*أستاذة محاضرة (أ)، جامعة المدية، الجزائر، البريد الإلكتروني، aicha_mouzaoui@yahoo.com.....(المؤلف المرسل)

**طالبة دكتوراه، جامعة المدية، الجزائر، البريد الإلكتروني، ouissam.ho@gmail.com

1. مقدمة

إن العالم بأسره يدرك الدور الذي يلعبه الاستثمار في التنمية الاقتصادية، لذلك عمدت مختلف الدول إلى إيجاد الوسائل والطرق التي تجعله في تزايد مستمر، ومن بينها حماية حقوق الملكية الفكرية الفعالة والقوية التي تلعب دورا بشكل أو بآخر في استقطابه. ولقد اهتمت الدول النامية عموما ودول شمال إفريقيا خصوصا مبكرا بمسائل الملكية الفكرية، حتى إننا نجد بعضها قد ساهم في الجهد الدولي لحماية حقوق الملكية الفكرية. ولهذا الغرض، هناك عدة دول نامية منظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة عملت على تطوير منظومة ملكيتها الفكرية من خلال سن عدة تشريعات لحمايتها طبقاً لمستويات اتفاقية التريس (TRIPS) أو ربما أعلى منها في إطار الاتفاقيات التفضيلية التي تدخل فيها مثل اتفاقيات الشراكة وغيرها. كما قد تكون عرضة لفرض إجراءات أحادية عليها من جانب بعض الدول المتقدمة، وقد تكون مجبرة على توفير شروط ومعايير الحماية الملحوظة في تلك الاتفاقية في إطار عقود التراخيص التي تبرمها مع الشركات الأجنبية. حيث نجد الكثير من الدول التي انتشرت فيها ظاهرة القرصنة بشكل كبير، وهذا ما سينعكس سلبا على مناخها الاستثماري.

من ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة حماية حقوق الملكية الفكرية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا؟.

للإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بوضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع حماية حقوق الملكية الفكرية في دول شمال إفريقيا؟
- ما هي العلاقة التي تربط حماية حقوق الملكية الصناعية باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل وجود نظام محكم لحماية حقوق الملكية الصناعية في دول شمال إفريقيا يؤدي إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

➤ فرضيات الدراسة:

- تعد حماية حقوق الملكية الفكرية أحد المؤشرات المساعدة على قيام وتوسيع النشاطات الاستثمارية في دول شمال إفريقيا.
- مناخ الاستثمار في دول شمال إفريقيا يستفيد بشكل متزايد من حماية حقوق الملكية الفكرية فيها وتشجيع الابتكار والإبداع.
- تعد حماية حقوق الملكية الفكرية محددًا هامًا لتدفق الاستثمار خاصة المباشر منه.

➤ أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها:

- 1- إن حماية حقوق الملكية الفكرية من العناصر الهامة التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كونها أداة لحماية المستثمر الأجنبي من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها استثماره داخل البلد الذي لا يتمتع بحماية كافية لحقوق الملكية فيه.
- 2- إن حماية حقوق الملكية الفكرية تؤثر على معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ويعتبر هذا التأثير أكثر قوة من باقي المتغيرات ذات العلاقة بالسياسة العامة لجذب الاستثمار.

3- كما تأتي هذه الدراسة في وقت تعمل فيه العديد من الدول من بينها الجزائر بشكل حثيث على تشجيع الاستثمار الأجنبي على مختلف المستويات والأنواع لاسيما ما يتعلق بنقل التكنولوجيا إليها، وما يتطلبه هذا الأخير من ضرورة وجود حماية جادة وفعالة لحقوق الملكية الفكرية.

➤ الهدف من الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تناول موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية وقياس أثره على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا، باعتباره مؤثرا هاما على قرار القيام بالاستثمار خاصة المباشر منه من طرف الشركات الأجنبية.

➤ منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والوصول إلى أهداف الدراسة، سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل بعض المفاهيم المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى العلاقة التي يمكن أن تربطها بالاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال الاستعانة ببعض الجداول والأشكال، بينما سيتم الاعتماد على الأسلوب القياسي الكمي لقياس أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2018 وذلك باستخدام نماذج بانل الساكنة، حيث تم تجميع بيانات هذه الفترة من قاعدة بيانات البنك الدولي فيما يخص بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن قاعدة بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) فيما يخص حقوق الملكية الفكرية (براءات الاختراع، العلامات التجارية والتصميمات الصناعية).

➤ الدراسات السابقة:

- عمار طهرات، فعالية حماية حقوق الملكية الفكرية في الجزائر ودورها في تطوير بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة قياسية خلال الفترة: 2005م- 2010م"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012م/ 2013م، حيث حاول الباحث دراسة نظام حماية حقوق الملكية الفكرية ومدى فعاليته في تطوير بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، معتمدا في ذلك على استخدام الدراسة القياسية للفترة 2005 إلى غاية 2010.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه رغم جهود السلطات العمومية الجزائرية في تحسين بيئة الاستثمار من خلال تشجيع المستثمرين على الدخول إلى السوق الجزائرية، بالموازاة مع سعيها إلى تكثيف تشريعاتها في مجال حقوق الملكية الفكرية بما يتناسب والاتفاقيات الإقليمية والدولية، حيث أن سلسلة الأوامر والقوانين والمراسيم الرئاسية والتنفيذية التي قامت بها السلطات العمومية بإصدارها منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا، شكلت الإطار العام للتشريع الجزائري في مجال حقوق الملكية الفكرية، والتي جاء بغرض مواكبة التطورات الإقليمية والدولية الرامية إلى محاربة ظاهرة التقليد والقرصنة والحد منها.

- ليلي شيخة، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية "دراسة حالة الصين"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير تخصص "اقتصاد دولي"، جامعة باتنة، 2006/2007. فقد قامت الباحثة بتقسيم دراستها إلى أربعة فصول حاولت من خلالها دراسة الخلفية التاريخية لحماية حقوق الملكية الفكرية، وعلاقة حقوق الملكية واتفاقية الترييس بنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية مع إسقاط هذه العلاقة على الصين لتبيان درجة تأثير حقوق الملكية الفكرية واتفاقية الترييس على نقل التكنولوجيا المتقدمة إليها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الصين استغلت كافة المنافذ الممكنة لنقل التكنولوجيا إليها والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات وعقود التراخيص ومراكز البحث والتطوير بالإضافة إلى طلبات البراءات. وعلى الرغم من كونها دولة نامية إلا أن معظم النتائج التي تم رصدها في مثيلاتها من الدول فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وعلاقته باتفاقية تريبس لا تنطبق عليها. والواقع أن مشكلة حماية حقوق الملكية الفكرية في هذا البلد غير مطروحة بالنسبة لكل الأصناف المعروفة بل هي أكثر حدة بالنسبة لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة سيما برامج الكمبيوتر، باعتبار أن حمايتها لا تتناسب والثقافة الصينية بالإضافة إلى العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية باعتبارها سهلة التقليد.

- محمد الطيب دويس، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول- حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير تخصص "دراسات اقتصادية"، جامعة ورقلة، 2005، حيث حاول الباحث التركيز على أحد أنواع حقوق الملكية الفكرية وهي براءات الاختراع، و دورها في زيادة القدرة التنافسية في المنظمات الجزائرية، بالإضافة إلى تقييم وضعية الجزائر في التقارير الدولية للتنافسية، هذا مع إجراء مقارنة مع عينة من الدول المختارة لعدة اعتبارات.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن براءة الاختراع تمثل أحسن أداة يمكن استعمالها لتقييم وقياس نشاطات البحث والتطوير، الاختراع والإبداع التكنولوجي بغية استعمالهم في تقييم وضعية هاته القطاعات وكذا لتحديد مستوى التنافسية للمؤسسة أو الدولة، باعتبار أن براءة الاختراع سند للملكية الفكرية عموما والملكية الصناعية خصوصا تخضع للتسجيل القانوني، واحتواء مطبوعتها على كم هائل من المعلومات ويسر الوصول إليها من طرف الجمهور.

2. بعض الدراسات الخاصة بالعلاقة بين حقوق الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي المباشر:

إن العلاقة بين حماية حقوق الملكية الفكرية وتدفع الاستثمار الأجنبي المباشر هامة جدا حيث إن زيادة مستويات حماية حقوق الملكية الفكرية تؤدي إلى زيادة النشاط الابتكاري والاقتصادي متضمنا ذلك زيادة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفع التكنولوجيا، ويمكن تفسير ذلك في أن الحماية القانونية للملكية الفكرية سوف تقدم الحافز على استثمار الموارد في الابتكار التكنولوجي، وبالتالي فإن الدول ذات مستويات حماية حقوق الملكية الفكرية غير الكافية لا يمكنها جذب مستويات عالية من التجارة والاستثمار وتدفع التكنولوجيا، حيث لا يرغب صاحب الملكية الفكرية الدخول في أي معاملات بدون الحماية المطلوبة لمليته الفكرية (ناصر، 2009، ص144).

حيث هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي حاولت البحث في العلاقة بين حماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سوف نقوم بالتطرق إلى أهمها فيما يلي.

1.2 دراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (سنة 2003):

إن التركيز على أهمية حقوق الملكية الفكرية كأداة إستراتيجية لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر يكمن في اعتبارها الحماية الرسمية لصاحب العمل أو الاستثمار. ولقد قامت عدة دراسات تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، والتي من بينها دراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2003.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى تعداد إحدى عشر معيارا منها: سياسة التنافسية والعمالة المغتربة وتراخيص الإقامة وحماية الملكية الفكرية. وعلى أساس اختلاف خصائص هذه المعايير باختلاف ظروف الدول تم تصنيفها إلى ثلاثة مستويات هي: الوضع الأمثل والمعايير العامة الممكنة والمعايير المانعة. وقد تم تحديد خصائص حماية حقوق الملكية الفكرية في كل هذه المستويات (شيخة)، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية -دراسة حالة الصين-، 2007، ص62، حيث أن الدول التي تصنف ضمن المعايير المانعة تكون قدرتها

على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة، باعتبارها لا تملك نظاما فعالا لحماية الملكية الفكرية فيها، على عكس الدول التي تصنف ضمن الوضع الأمثل، و التي استطاعت تحقيق نظام أمثل لحماية الملكية الفكرية فيها بسن مختلف القوانين واللوائح الخاصة بذلك، وتصنف بينهما تلك الدول التي تصنف ضمن المعايير العامة الممكنة والتي تعمل على التحسين المستمر لنظام حماية حقوق الملكية الفكرية فيها.

فضلا على ذلك فقد عمل مؤتمر الأمم المتحدة عام 2003 إلى الذهاب إلى أبعد من ذلك من خلال إنشاء مشروع خاص بحقوق الملكية الفكرية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، الذي بدأ التفكير به منذ عام 2001، من خلال التخفيف من حدة الفقر وتنمية بشرية مستدامة. و هذا باعتماد الدول النامية على نظم أقوى لحماية حقوق الملكية الفكرية فيها خاصة فيما يخص تشجيع الابتكار والإبداع، فضلا عن الوصول إلى استخدام التكنولوجيا الجديدة. (UNCTAD-ICTSD Project on IPRs and Sustainable Development, 2003, p05)

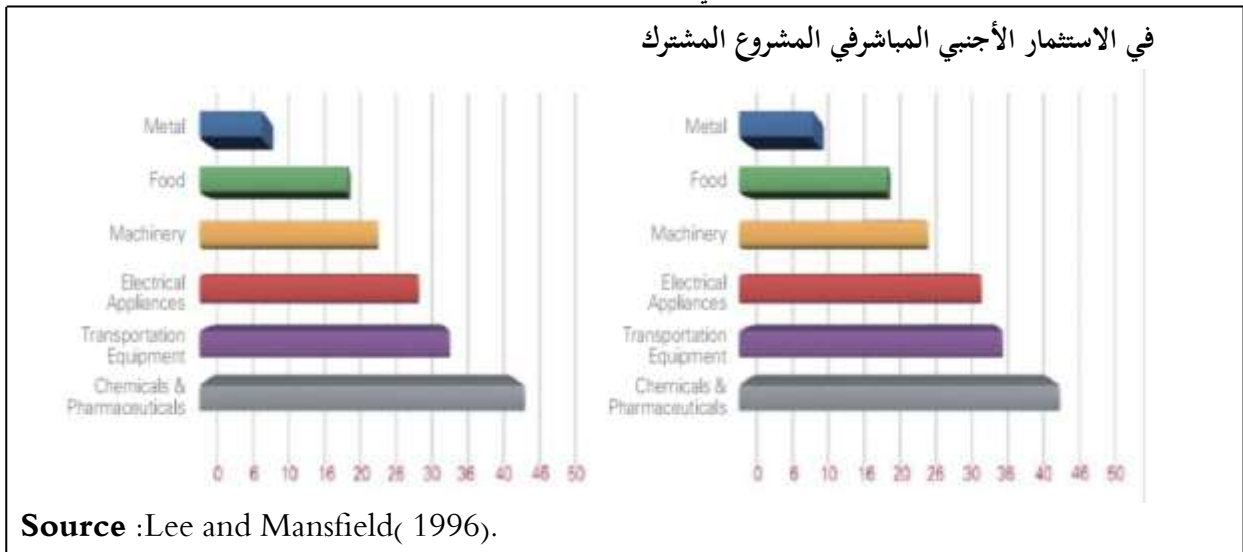
2.2 دراسة Edwin Mansfield (صادرة عن البنك الدولي 1994):

تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات التي حاولت تحديد العلاقة بين نظم حماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي المباشر. فقد كشف **Mansfield** من خلالها على وجود صلة قوية بين حماية حقوق الملكية الفكرية واتخاذ قرار الاستثمار في الخارج، أي كلما قويت الحماية، كلما ازداد احتمال الاستثمار في الخارج خاصة ما يتعلق بنقل التكنولوجيا والبحث العلمي والتطوير وتصنيع المنتج النهائي وهي نفس النتيجة التي توصل إليها كل من (Maskus, Blyde and Penubarti, 1996).

لقد أجرى Mansfield دراسة باستخدام عينة من 100 شركة أمريكية رئيسية في ست صناعات إنتاجية (الكيمائيات شاملة الأدوية، معدات النقل، المعدات الالكترونية، الآلات، الصناعات الغذائية والصناعات المعدنية) حيث قام بعمل استقصاء بين الشركات للحصول على معلومات عن أثر درجة حماية الملكية الفكرية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، واستطاع أن يحصل على معلومات من 94 شركة (ناصر، 2009، ص144)، وكان على كل شركة من العينة أن تجيب على أسئلة تتعلق بأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية في التأثير أو عدم التأثير على قرارها بالقيام باستثمار أجنبي بأشكاله المختلفة (شيخة، 2007، ص64)

الشكل (01): نسب حماية حقوق الملكية الفكرية التي تعتقد الشركات الأمريكية أنها ليست كافية لاتخاذ قرار

الاستثمار في بعض الدول - حسب القطاعات -



يبين الشكل السابق أن هناك اختلافات بين القطاعات بشأن أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث يدفع الشركات الأمريكية إلى عدم الاستثمار في بعض الدول سواء عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أو الاستثمار المشترك (Joint Venture)، حيث قدرت نسبة التأثير 43% بالنسبة للشركات العاملة في قطاع المواد الكيميائية (بما فيها المواد الصيدلانية) "Chemicals & Pharmaceutical"، 33% بالنسبة للشركات العاملة في قطاع تجهيزات النقل "Transportation Equipment" الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر و35% بالنسبة للاستثمار المشترك، أما الشركات العاملة في قطاع الأجهزة الكهربائية "Electrical Appliances" فقد فاقت نسبة التأثير 26% بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر و فاقت 30% بالنسبة للاستثمار المشترك، في حين أن الشركات العاملة في قطاع الآلات "Machinery" فقد قاربت نسبته 26% لكلا النوعين من الاستثمار، في حين أن الاستثمار قطاع الأغذية "Food" فكانت نسبة التأثير قد فاقت 16% وتقارب 20%، أما أخفض نسبة حققها الاستثمار في قطاع المعادن بنسبة تقارب 10% سواء بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر أو الاستثمار المشترك. من خلال ما سبق نلاحظ أن قطاع المواد الكيميائية (بما فيها المواد الصيدلانية) فكانت الأكثر عرضة للتأثر بمدى حماية حقوق الملكية الفكرية في البلد المضيف الاستثمار فيه على اعتبار أن هذا القطاع يستخدم تكنولوجيا متطورة تتطلب حماية شديدة لحقوق الملكية الفكرية على عكس قطاع المعادن الذي يعتمد على تكنولوجيا قديمة نوعاً ما من السهل تقليدها مما لا يستدعي حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية.

3.2 دراسات أخرى ذات الصلة:

هناك دراسات اقتصادية أخرى غير دراسة الاقتصادي Edwin Mansfield عملت على تبيان الآثار الناجمة عن تقوية نظم حماية حقوق الملكية الفكرية خاصة بما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر وما يتضمنه من نقل للتكنولوجيا إلى الدول النامية.

ونجد من بين هذه الدراسات دراسة (Markusen, 1998) عن أثر حقوق الملكية الفكرية على استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، حيث أجرى Markusen بحثاً عن حقوق الملكية الفكرية واستثمارات الشركات متعددة الجنسيات، ويهدف هذا البحث لتعميق الفهم لكيفية إبرام عقود الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية، وعلاقة تلك الاستثمارات بحماية حقوق الملكية الفكرية ومدى تأثير درجة الحماية في الدول النامية المضيفة على عوائد الإنتاج، وقد أتبع نموذج يوضح مفاضلة الشركة متعددة الجنسيات بين بديلين: البديل الأول القيام بالتصدير للدولة النامية، والبديل الثاني إنشاء مصنع للإنتاج في الدولة النامية أو التعاقد مع وكيل بالدولة للإنتاج محلياً، البديل الأول يعني أن الشركة الأم تحصل على جميع العائدات لنفسها، والبديل الثاني يعني أن تشارك الشركة الأم مع وكيل محلي Local Agent بالدولة النامية مقابل المشاركة في عوائد الإنتاج (ناصر، 2009، ص144).

حيث ربط Markusen بين تكوين الهياكل المؤسسية لنظم حماية حقوق الملكية الفكرية وعقود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية وركز على الطريقة التي يؤثر بها هذا التعاقد على قدرة المديرين المحليين الذين تقوم تلك الشركات بتوظيفهم واكتسابهم الخبرات وانتقالهم إلى بناء شركات منافسة للشركة متعددة الجنسيات في مرحلة تالية. ويتفق هذا التحليل مع تحليل (Segerstrom) في أن وجود نظام لحماية حقوق الملكية الفكرية يقود إلى تخفيض التقليد في الجنوب وفي نفس الوقت ينخفض الابتكار وأنشطة البحث والتطوير في الشمال في المدى البعيد. ويبنى تحليل Markusen على فرضية (Fosfuri, et al, 1997) بأن الشركات متعددة الجنسيات تلجأ إلى توظيف مديرين محليين

يكتسبون المهارات خلال المرحلة الأولى من دورة حياة المنتج أما في مرحلة تالية فإنهم يلجئون إلى الإخلال بتعاقداتهم ويعملون كمنافسين للشركة الأصلية (مصطفى، حامد، و ياسر، 2001، ص271).

وتؤكد هذه الحجة من جانب العديد من الكتاب في مجال دراسة تجربة جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. فالمديرون في هذه الدول حصلوا على تدريبهم من خلال العمل كموظفين لدى الشركات متعددة الجنسيات وخلصوا إلى أن كلا من أرباح الشركات متعددة الجنسيات ورفاهية البلد المضيف قد تحسنت في ظل وجود حماية لحقوق الملكية الفكرية بشرط أن يترتب على تقديم هذه الحماية تحول هذه الشركات من نمط التصدير إلى الانتهاج داخل البلد المضيف. وقياسا على ذلك فإن قدرة اتفاقية TRIPS على تحقيق مكاسب للدول النامية يتوقف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول وقيام المديرين المحليين بترك هذه الشركات بعد اكتسابهم الخبرة ومنافسة الشركة الأصلية في الإنتاج والتصدير وهو النموذج الذي سيطر على تجربة الدول حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. (مصطفى، حامد، و ياسر، 2001، ص272)

تعتبر صناعة تكنولوجيا المعلومات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا من أرقى أشكال سلع دورة المنتج، وتلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا خطيرا في تدويل عملية الإنتاج والتسويق على المستوى الدولي وتمتع بقدرات احتكارية في تطوير المنتجات، وتلعب دورا هاما في تطوير التكنولوجيا ونقلها، وفي كثير من الحالات يوجد تلاؤم للتكنولوجيا المنقولة من خلال الشركات دولية النشاط بصفة خاصة عندما توجد في الدول النامية مناخا استثماريا مشجعا للاستثمارات الأجنبية. وفي هذا الإطار يرى البعض أنه رغم صعوبة الربط المباشر بين حماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي المباشر وتجارة التكنولوجيا، إلا أنهم يقررون أن توافر الحماية قد يزيد من قيمة الأصول التي تمتلكها الشركات الأجنبية، خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا الأمر الذي يزيد حجم الطلب على الاستثمار الأجنبي. أي أن توافر الحماية قد يزيد فرص الدول التي تقرر الحماية في تلقي الاستثمارات الأجنبية. وأظهرت الدراسة التي أجرتها Maskus إلى أن الدول ذات مستويات الحماية الأعلى تكون أقدر على جذب الاستثمارات الأجنبية. وتستشهد على ذلك بالقول أن اتفاق النافتا NAFTA أدى إلى رفع مستوى الحماية في المكسيك إلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، وأن ذلك سيزيد تدفق الاستثمارات الأمريكية إلى المكسيك بواقع 893 مليون دولار أمريكي أو ما يعادل تقريبا 22% على أساس أصول 1989. (عبد الخالق، 2005، ص109)

ويذهب بعض الكتاب إلى القول أن الشركات الدولية لا تميل للاستثمار في الدول ذات الحماية الضعيفة لحقوق الملكية الفكرية، بل على العكس تميل للاستثمار في الدول ذات الحماية القوية. وفي حالة اتخاذ القرار بالاستثمار في المجموعة الأولى من الدول تأخذ المشروعات شكل المشروع المملوك ملكية كاملة للأجانب Wholly- foreignowned وليست المشروعات المشتركة joint-Ventures مع المشروعات المحلية، هذا بالإضافة إلى ميلها إلى نقل التكنولوجيا القديمة والنمطية إليها، وأيضا المراحل الثانوية من الإنتاج (عبد الخالق، 2005، ص110).

من خلال دراسة استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية، نجد أن ضعف نظام الدولة النامية أو قوتها في حماية حقوق الملكية الفكرية له تأثير هام على الصناعات كثيفة التكنولوجيا، وعلى أنواع التكنولوجيا المنقولة ومقدار الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، إن ضعف الحماية المقدمة للملكية الفكرية وخاصة في مجال برامج الحاسب الآلي تجعل الاستثمار في مجال الأبحاث والتطوير مستحيلا (جلال، 2009، ص166).

ويؤكد (Tikku,1998) على أن معظم الدراسات التطبيقية لم تجد دليلا معنويا على أن حماية البراءة في حد ذاتها تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالذات في الدول الصغيرة وأن المناخ العام في الاقتصاد، حتى في ظل نظم حماية ضعيفة، إذا توافرت له المقومات المقبولة من وجهة نظر المستثمر العالمي يستطيع جذب المزيد منها (مصطفى، حامد، و ياسر، 2001، ص279). ونفس النتيجة توصل إليها كل من (Ferrantino,1993) و(Kumar,1996) (كارلوس.م. كوريا، 2002، ص45).

3. الدراسة القياسية لأثر حماية حقوق الملكية الفكرية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا:

من خلال هذه الدراسة سنحاول قياس أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا للفترة الممتدة من 1995-2018، حيث في البداية تحديد متغيرات الدراسة ووصف النموذج الملائم، وأهم الطرق المستخدمة في عملية التقدير، ثم تحليل النتائج ومناقشتها.

3.1 توصيف النموذج:

تعتبر النظرية الاقتصادية أهم مصدر لتحديد متغيرات أي نموذج قياسي، إضافة إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة الوثيقة بموضوع الدراسة، ونظرا لاستحالة إدراج جميع المتغيرات التفسيرية التي قد تؤثر في الظاهرة محل الدراسة، فإنه يمكن الإكتفاء بالمتغيرات الأكثر أهمية والتي تعكس طبيعة وخصوصية اقتصاديات دول شمال إفريقيا، أما النموذج القياسي فهو كالتالي:

$$FI_{it} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 TM_{it} + \hat{\beta}_2 P_{it} + \hat{\beta}_3 IDD_{it} + \varepsilon_{it} (i = 1 \dots n)(t = 1 \dots k)$$

حيث يمثل المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر (FI) مقاساً بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، أما المتغيرات المستقلة متمثلة في عدد العلامات التجارية المسجلة للمقيمين وغير مقيمين (TM)، عدد براءات الاختراع المسجلة للمقيمين وغير مقيمين (P)، بالإضافة إلى عدد التصميمات الصناعية المسجلة للمقيمين وغير مقيمين (IDD)، الخطأ العشوائي (ε_{it})، أما ($\hat{\beta}_0$) فهي تمثل معلمة الثابت، في حين ($\hat{\beta}_1$), ($\hat{\beta}_2$), ($\hat{\beta}_3$) تمثل معلمات المقدرة للاستثمار الأجنبي المباشر (FID)، عدد العلامات التجارية (TM)، عدد براءات الاختراع (P)، عدد التصميمات (IDD) على التوالي، أما (i) فهو عدد الدول العربية، و (t) يمثل السنوات.

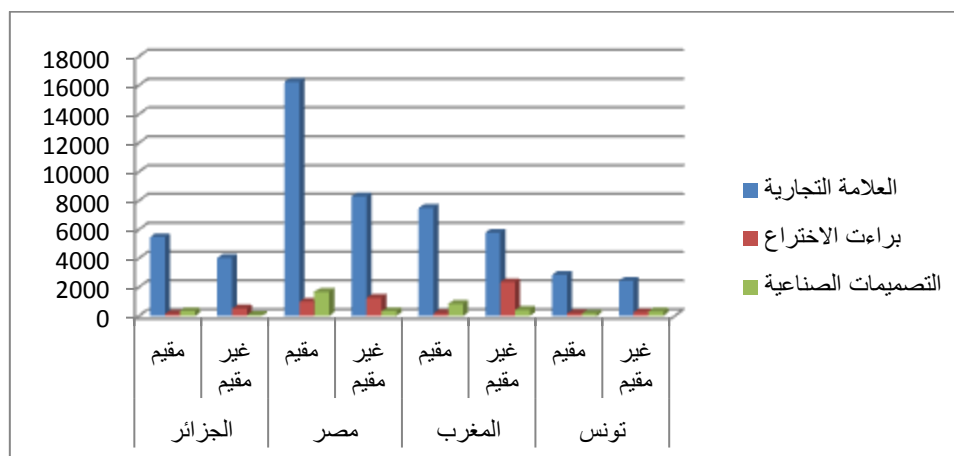
3.2 مصدر البيانات:

تعتمد الدراسة على نماذج بانل في أربعة دول من شمال إفريقيا وهي (الجزائر، مصر، تونس، المغرب)، وذلك اعتمادا على بيانات سنوية ممتدة من الفترة 1995-2018، مستمدة من الموقع الرسمي للبنك الدولي بالنسبة للمتغير التابع، أما المتغيرات المستقلة فهي مأخوذة من الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايو)، وتم استبعاد باقي دول شمال إفريقيا لعدم توفر البيانات.

3.3 التحليل الوصفي للبيانات:

الشكل (02): العلامات التجارية وبراءات الاختراع والتصميمات الصناعية المسجلة في دول شمال إفريقيا لكل

من المقيم والغير مقيم في سنة 2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايو).

لا تزال المؤشرات المتاحة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية في دول شمال إفريقيا تشير إلى دور محدود للغاية لدول شمال إفريقيا في هذا السياق مقارنة بباقي الدول والتكتلات الدولية الأخرى، وهو ما يعكس إلى حد كبير حاجة هذه الدول لبذل جهودات أكبر لتهيئة بيئة مواتية لحفز الإبداع والابتكار بما يعزز فرص النمو الاقتصادي المستدام. والشكل السابق يهتم بعرض المؤشرات الرئيسية لوضع دول شمال إفريقيا في مجال حماية الملكية الفكرية من واقع المؤشرات الدولية والمتمثلة في المتغيرات التالية: براءات الاختراع، العلامات التجارية والتصميمات الصناعية. حيث سنقوم من خلال ما يلي عرض كل متغير من المتغيرات السابقة على حدى.

الشكل (03): براءات الاختراع المسجلة في دول شمال إفريقيا لكل من المقيم والغير مقيم في سنة 2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايو).

ويلاحظ سيطرة كل من الجزائر ومصر على الجزء الأكبر من براءات الاختراع الممنوحة في دول شمال إفريقيا بأهمية نسبية تصل إلى نحو 90 بالمائة من إجمالي البراءات الممنوحة. ويشار في هذا السياق إلى تحقيق الدولتين المشار إليهما تطورا ملحوظا على صعيد حماية براءات الاختراع وبخاصة الجزائر التي حققت نموا ملحوظا في عدد براءات الاختراع المقدمة مقارنة بدول شمال إفريقيا، وهو ما يعزى إلى الزيادة الكبيرة في عدد الطلبات المقدمة من غير المقيمين.

الشكل (04): العلامات التجارية المسجلة في دول شمال إفريقيا لكل من المقيم والغير مقيم في سنة 2018

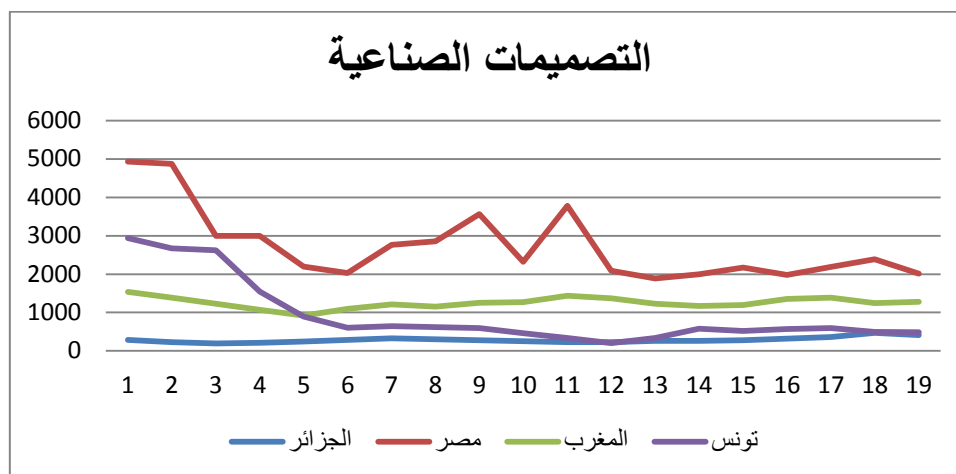


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايو).

فيما يتعلق بالعلامات التجارية أفضل نسبيا، وهو يعتبر وضع دول شمال إفريقيا مقارنة بوضعها في مجال براءات الاختراع ما يشير إلى حرص العديد من الشركات المحلية والعالمية على الاستفادة من حجم السوق الكبير المتوافر في دول شمال إفريقيا من خلال تسويق منتجاتها وما يستتبعه ذلك من تسجيل لعلاماتها التجارية. ولكن وعلى الرغم من ذلك فإن نشاط تسجيل العلامات التجارية في دول شمال إفريقيا لا يزال محدودا مقارنة بباقي الدول الأخرى.

الشكل (05): التصميمات الصناعية المسجلة في دول شمال إفريقيا لكل من المقيم والغير مقيم في سنة

2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن مصر تحظى بالنصيب الأكبر من التصميمات الصناعية المسجلة حيث بلغ عدد النماذج المسجلة عام 2018 للمقيمين وغير المقيمين 1668 و342 طلب على التوالي. وتستحوذ كل من المغرب ومصر على نحو 90 في المائة من إجمالي التصميمات الصناعية المسجلة في دول شمال إفريقيا.

4.3. النتائج والمناقشة:

من أجل معرفة تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2018، تم تقدير نموذج بانل الساكن حسب طريقة الانحدار التجميعي، والتأثيرات الثابتة، بالإضافة إلى طريقة التأثيرات العشوائية، موضحة في الملحق 1-2-3، ومن أجل اختيار النموذج الأفضل تم القيام بمجموعة من الاختبارات متمثلة في الجدول رقم (1).

الجدول (01): اختبار المفاضلة بين نماذج بانل الساكنة.

الاختبار	المفاضلة بين	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
Fisher	Pooled/Fixed	3.85	0.01	Fixed
Breusch and Pagan	Pooled/Random	0.00	1	Random
Husman	Fixed/Random	15.86	0.001	Fixed

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج stata16

نلاحظ في الجدول رقم (1) أن النموذج الأفضل لتقدير بين النماذج الثلاثة هو نموذج التأثيرات الثابتة، وذلك بعد مقارنته مع نموذج الانحدار التجميعي من خلال اختبار Fisher، حيث نجد أن احصائية F معنوية عند المستوى 1%، وعليه نرفض فرضية العدم أي تجانس قواطع الدول، وفي حالة المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية بالاعتماد على اختبار Breusch and Pagan، نجد أن النموذج التجميعي هو الأفضل، حيث تشير احصائية χ^2 على أنها غير معنوية وعليه قبول فرضية العدم، أما المفاضلة الاخير بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة التي اعتمدنا فيها على اختبار Husman الذي أظهر معنوية عند المستوى 1%، وعليه نرفض فرضية العدم وعليه النموذج الافضل هو نموذج التأثيرات الثابتة.

ومن أجل التأكد من صحة وملائمة نموذج التأثيرات الثابتة نقوم بمجموعة من الاختبارات الاحصائية والقياسية موضحة في الجدول الرقم (2):

الجدول (02): الاختبارات التشخيصية للنموذج

الاختبار	اسم الاختبار	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي	Wooldridge test	14.58	0.034
عدم تجانس التباين	Modified Wald test for groupwise	317.75	0.000
الارتباط الذاتي بين المقاطع	Fridmen test	24.19	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج stata16

من خلال الجدول رقم (2) الذي يحتوي مجموعة من الاختبارات من أجل اختبار صلاحية نموذج التأثيرات الثابتة، نلاحظ انه توجد مشكلة الارتباط الذاتي، فحسب اختبار Wooldridge test نرفض فرضية العدم القائمة على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، أما اختبار Modified Wald test for groupwise فيشير الى رفض فرضية العدم عند مستوى المعنوية 1% وبالتالي وجود مشكل عدم تجانس التباين، أما اختبار الارتباط الذاتي بين المقاطع الذي نعتمد فيه على Fridmen test، الذي يتم من خلاله رفض فرضية العدم، أي وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء. ومن أجل التخلص من مشكلة عدم تجانس التباين نستخدم طريقة (Parks-Kmenta) أي نموذج PCSE (Panel Corrected Sstandard Error)، والتي تعمل على التخلص من المشاكل القياسية في نموذج التأثيرات الثابتة وذلك بناء على دراسة (Hoechle, 2007, p1-31) والنتائج موضحة في الجدول رقم (3):

الجدول رقم (03): تقدير بطريقة المربعات الصغرى المعممة

P> z	Z	Std. Err	Coef	
0.455	-0.73	0.1982	-0.14504	Ltm
0.000	8.00	0.1382	1.1895	Lp
0.185	1.33	0.1112	0.1475	Lidd
0.000	9.75	1.3719	13.3798	Cons
R-squared 0.3591				
Wald chi2(3) 87.15				
Prob> chi2 0.000				

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج stata16.

حسب نتائج التقدير نلاحظ ان متغير العلامة التجارية (tm) له أثر سالب وغير معنوي احصائيا عند مستوى المعنوية 5% على الاستثمار الاجنبي المباشر، يعني أي الزيادة في تسجيل العلامات التجارية ليس لها أي أثر في زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا راجع لعدم فعالية نظام حماية الحقوق الفكرية في دول شمال إفريقيا، وهذا لوجود السوق غير الرسمية (السوق الموازية) بها، حيث يتم اختراق أغلب البرامج، ويعاد بيعها بأسعار رمزية مقارنة بسعرها الأصلي، ووجود نشاط التقليد والقرصنة، وذلك لعدم التطبيق الفعال للاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالملكية الفكرية، بما يمكنها من توفير بيئة استثمار تنافسية على أسس إبداعية مناسبة للشركات الكبرى العاملة في هذا المجال.

أما متغير براءة الاختراع فأظهر تأثير أعلى من باقي المتغيرات وموجب ومعنوي عند مستوى المعنوية (1%)، بحيث أن أي زيادة في تسجيل براءة الاختراع يؤدي إلى زيادة ب 1.189% في الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث تعد براءات الاختراع

العمود الفقري للملكية الفكرية وخاصة الصناعية منها، وهو ما تبينه كثافة الدراسات والمقالات الصادرة في هذا الإطار، وكذا عدد المنتقيات والمؤتمرات التي تناقش هذا الموضوع، خاصة في البلدان المتقدمة نظرا للأثار الهامة الناجمة عن استغلالها من الناحية الاقتصادية، بينما يلاحظ نقص الاهتمام بدراسة باقي المواضيع الأخرى، خاصة عند الباحثين العرب ودول شمال إفريقيا على حد سواء، حيث إن النسبة العظمى من البراءات تم الترخيص بها للأجانب ويعكس هذا الأمر بوضوح مدى تدني الأنشطة الابتكارية وضعف عمليات الاستغلال التجاري لها، إلى جانب سيطرة الأجانب على البراءات العاملة في دول شمال إفريقيا. وربما يؤكد هذه الحقيقة تدني الإنفاق الموجه إلى البحث والتطوير. وإن كان القدر المتاح من العلماء والمهندسين والفنيين يشير إلى وجود آفاق لأن تصبح دول شمال إفريقيا دول مصدرة للتكنولوجيا.

أما المتغير الخاص بالتصميمات الصناعية فله أثر موجب إلا أنه غير معنوي إحصائيا بمعنى أن هذا المتغير ليس له أي أثر في زيادة أو نقصان الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث يعتبر نشاط تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية محدودا إلى درجة كبيرة في دول شمال إفريقيا وهو ما يعكس عدم نمو نشاط التصنيع المحلي بالقدر الكافي في العديد من هذه الدول، وهذا ما أثر سلبا على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال، وعدم التشجيع على نقل التقنية إلى هذه الدول بالطرق التي تراها مناسبة وتوطينها محليا، في ظل غياب نظام فعال في الوقت الحالي لحماية حقوق الملكية الفكرية خاصة ما تعلق بالتصميمات الصناعية.

4. نتائج الدراسة والتعليق عليها مع مقارنتها بنتائج الدراسات السابقة:

إذا قارنا النتائج المتحصل عليها في دراستنا مع نتائج الدراسات السابقة، فنستنتج ما يلي:

1.4 دراسة الباحث Kondo E. K:

لقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك ارتباط إيجابي بين حماية حقوق الملكية الفكرية وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكنها ضعيفة جدا حوالي (0,58%)، إذا ما قارناها بتأثير المتغيرات المستقلة الأخرى على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي فإن تأثير الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر يؤول إلى الصفر أو يقترب منه وهو مطابق لما توصلنا إليه في دراستنا حول حالة دول شمال إفريقيا خاصة فيما يتعلق بالعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وعلى عكس ذلك بالنسبة لبراءة الاختراع، ففي دراسة المقارنة التي قام بها Kondo E. K بين النمسا وبلجيكا (التي تشكّلان زوجا واحدا من الأزواج المتشابهة)، تبين أن مملكة بلجيكا لم تكن قد غيرت بعد مستوى حمايتها لحقوق الملكية الفكرية (أي أنها لم تفعل ذلك إلا في عام 1984، وفي اتجاه الضعف) قد شهدت في نفس الفترة زيادة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إليها بنسبة 41,6% وهي نسبة أعلى بكثير من النسبة التي ازدادت بها تدفقات الاستثمار إلى النمسا (حوالي ثمانية أضعاف).

2.4 دراسة Keith Maskus وYang Guifang:

والتي اهتمت بدراسة درجة الإقبال على عقود التراخيص من خلال حجم الإتاوات والأقساط المدفوعة للمرخص وهي تعتبر في ذات الوقت مقياسا لتدفقات التكنولوجيا. حيث قام الباحثان بدراسة تأثير مؤشر البراءات ل Ginarte & Park على الحجم الحقيقي لأقساط التراخيص، وفي مجال الصناعة المدفوعة إلى الشركات الأمريكية من قبل الشركات في الدول المضيفة (وهي لا تشمل فروع الشركات الأمريكية في الخارج) وذلك في ست وعشرون دولة خلال السنوات 1985 و 1991 و 1995. وخلصت الدراسة إلى أن هذه الأقساط تأثرت بقوة قوانين البراءات بشكل إيجابي، حيث أن ارتفاع المؤشر بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع حجم التراخيص بنسبة 2,3% في المتوسط، وهو نفس ما توصلنا إليه في دراستنا فيما يخص متغير براءة الاختراع، والذي أظهر تأثيرا أعلى من باقي المتغيرات (العلامة التجارية والتصميمات الصناعية)،

حيث أن الزيادة في تسجيل براءة الاختراع يؤدي إلى زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المدروسة (دول شمال إفريقيا).

3.4 دراسة (Kumar, N):

تناولت دراسة أخرى (Kumar, N 1996) مدى تأثير الحماية على توجه أنشطة البحث والتطوير الخاصة بالشركات الأميركية واليابانية متعددة الجنسيات في عينة مكونة من 54 دولة. ووجدت أن الحماية القوية في الدول النامية شرطاً لجذب الاستثمارات في أنشطة البحث والتطوير إليها. ويعد ذلك مفسراً لقيام الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة البحث والتطوير في الدول النامية التي لا تقدم حماية قوية، إما لدعم إنتاجها المحلي أو لتصدير منتجات جديدة، وهذا ما يتفق مع دراستنا فيما يتعلق ببراءة الاختراع، التي تعتبر أهم متغير فيما يخص التأثير على أنشطة البحث والتطوير، خاصة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في دول شمال إفريقيا، مما يؤثر إيجاباً عليها خاصة فيما يتعلق باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

5. الخلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تبين أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول شمال إفريقيا، على اعتبار أن الكثير من هذه الاستثمارات تحوي شكل أو أكثر من أشكال حقوق الملكية الفكرية والأسرار التجارية. وقد حاولت عدة دراسات تفسير العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ونظم حماية حقوق الملكية الفكرية فيها، حيث إن تأثير حقوق الملكية الفكرية قد يختلف من قطاع اقتصادي إلى قطاع آخر، بل قد يتباين من نشاط لآخر داخل القطاع الواحد، ومن خلال ما سبق يمكننا أن نستخلص أن حقوق الملكية الفكرية هي الحقوق التي تكفلها الدولة وتساندها لمنع غير المرخص لهم من استخدام فكرة جديدة يمتلكها شخص آخر، كما أن للعلامة التجارية أثر سلبي وغير معنوي على الاستثمار الأجنبي وهذا بسبب عدم فعالية نظام حماية حقوق الفكرية في دول شمال إفريقيا وخاصة دول محل الدراسة، في حين نجد أن متغير براءة الاختراع له أثر موجب ومعنوي عكس المتغيرات الأخرى فهي العمود الفقري للملكية الفكرية وخاصة الصناعية منها، بينما متغير التصميمات الصناعية هو الآخر ليس معنوي إحصائياً، فهذا المجال يعد محدوداً إلى درجة كبيرة، وكدلالة على ذلك نجد معدل النمو في مجال التصنيع شبه منعدم.

وكنتيجة عامة يمكننا من الإجابة على الإشكالية الرئيسية نجد أنه لا يمكن اعتبار حماية حقوق الملكية الفكرية العامل الأساسي الذي بدونه لا يمكن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا، وإنما يمكن اعتباره أحد العوامل المساعدة على ذلك، كون أنه توجه لدول شمال إفريقيا وخصوصاً الجزائر عدة انتقادات نتيجة عدم فعالية نظام حماية حقوق الملكية الفكرية فيها، رغم سنّها للعديد من القوانين والتشريعات الخاصة بذلك، وانتشار معدلات القرصنة والتقليد فيها.

المراجع العربية

الكتب

- السيد أحمد عبد الخالق (2005). الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل اتفاق التريس، دار النهضة العربية، مصر.

- كارلوس م. كوربا (2002)، منظمة التجارة العالمية- اتفاق التريس و خيارات السياسات- ترجمة: السيد/ أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
- كريس كوك. (2006)، حقوق الملكية الفكرية، تعرف على الملكية الفكرية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، دار الفاروق، القاهرة.
- أسامة المجذوب. (1996)، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- عبد الواحد العفوري. (2000)، العولمة والجات (التحديات والفرص)، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- بهاجيراث لال داس (2006)، منظمة التجارة العالمية "دليل للإطار العام للتجارة الدولية"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- بهاجيراث لال داس. (2006)، "مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- جلال ناصر (2009)، الاستثمار والشركات متعددة الجنسية "الأسلوب العلمي لحماية الملكية الفكرية"، دار الكتاب الحديث، مصر، 2009.
- ياسر محمد جاد الله محمود، سلسلة اقرأ، دار المعارف، 2004.

مقالات

- الجراح عبدالناصر وعبيدات علاء الدين . (2011) . مستوى التفكير ما وراء المعرفة لدى عينة من طلبة جامعة اليرموك في ضوء بعض المتغيرات، المجلة الأردنية في المعلومات التربوية، 7(2)، 145-162.
- مخلوفي عبد السلام. (2005)، اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة **TRIPS**: أداة لحماية التكنولوجيا أم لاحتكارها؟ مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (3)، ص 120.

أطروحات

- عمار طهرات (2013/2012)، فعالية حماية حقوق الملكية الفكرية في الجزائر ودورها في تطوير بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة قياسية خلال الفترة 2005-2010م"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران.

مذكرات

- دويس محمد الطيب. (2007). براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول - حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.
- هاجر بغاصة (2006)، حقوق الملكية الفكرية والمؤشرات الجغرافية، مذكرة سياسات رقم 20، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، ص 03.
- ليلى شيخة (2007)، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية -دراسة حالة الصين-، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 62-64.

تقارير

- عمر عبد الحميد سلمان (2001)، الانعكاسات الاقتصادية لحماية الملكية الفكرية، مع إشارة إلى مصر، ندوة "مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمي"، مركز بحوث و دراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، ص254.

- مصطفى محمد عز العرب/ محمد رؤوف حامد/ ياسر محمد جاد الله (2001)، مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمي، مركز البحوث ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، 271-279.

- الملكية الفكرية (2010)، إصدار خاص بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية، مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع، ص13.

المراجع الأجنبية

- Qu'est-ce que Lapropriété Intellectuelle ?, publication de l'Organization Mondiale de la propriété Intellectuelle, publication N : 450(f) (Genève :OMPI), p13.
- UNCTAD-ICTSD Project on IPRs and Sustainable Development(2003) , Intellectual Property Rights: Implications for Development, August, p5.

الملاحق:

الملحق (1): تقدير النموذج التجميعي						
Source	SS	df	MS	Number of obs	-	94
				F(3, 90)	-	13.53
Model	88.3976466	3	29.4658822	Prob > F	-	0.0000
Residual	196.035799	90	2.17817555	R-squared	-	0.3108
				Adj R-squared	-	0.2878
Total	284.433446	93	3.05842415	Root MSE	-	1.4759
lfid	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
ltm	-.183547	.4669039	-0.39	0.695	-1.111133	.7440391
lp	1.264445	.3276713	3.86	0.000	.6134686	1.915421
lidd	.1460889	.1716266	0.85	0.397	-.1948773	.4870551
_cons	13.23226	2.419531	5.47	0.000	8.425438	18.03908
الملحق (2): تقدير نموذج الأثر الثابت						

Fixed-effects (within) regression				Number of obs	=	94
Group variable: id				Number of groups	=	4
R-sq:				Obs per group:		
within = 0.3188				min	=	23
between = 0.9845				avg	=	23.5
overall = 0.2876				max	=	24
corr(u_i, Xb) = -0.8822				F(3,87)	=	13.57
				Prob > F	=	0.0000
lfid	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
ltm	.3464996	.5136439	0.67	0.502	-.6744232	1.367422
lp	1.803206	.362078	4.98	0.000	1.083537	2.522876
lidd	.6793381	.3032536	2.24	0.028	.0765887	1.282087
_cons	1.376288	4.529015	0.30	0.762	-7.62562	10.3782
sigma_u	1.3839692					
sigma_e	1.4103047					
rho	.49057603	(fraction of variance due to u_i)				
F test that all u_i=0: F(3, 87) = 3.85				Prob > F = 0.0122		

الملحق (3): تقدير نموذج الأثر الثابت

Random-effects GLS regression				Number of obs	=	94
Group variable: id				Number of groups	=	4
R-sq:				Obs per group:		
within = 0.2858				min	=	23
between = 0.9249				avg	=	23.5
overall = 0.3108				max	=	24
corr(u_i, X) = 0 (assumed)				Wald chi2(3)	=	40.58
				Prob > chi2	=	0.0000
lfid	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
ltm	-.183547	.4669039	-0.39	0.694	-1.098662	.7315679
lp	1.264445	.3276713	3.86	0.000	.6222209	1.906669
lidd	.1460889	.1716266	0.85	0.395	-.1902931	.4824709
_cons	13.23226	2.419531	5.47	0.000	8.490065	17.97445
sigma_u	0					
sigma_e	1.4103047					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق (4): جدول تقدير بطريقة المربعات الصغرى المعممة.

use lfid ltm lp lidd , corr (ar1)

er of gaps in sample: 1

er computations for rho restarted at each gap)

er estimates of rho outside [-1,1] bounded to be in the range [-1,1])

s-Winsten regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

variable: yours Number of obs = 94

variable: id Number of groups = 24

ls: correlated (unbalanced) Obs per group:

correlation: common AR(1) min = 3

a computed by casewise selection avg = 3.9166667

max = 4

nated covariances = 300 R-squared = 0.3591

nated autocorrelations = 1 Wald chi2(3) = 87.15

nated coefficients = 4 Prob > chi2 = 0.0000

lfid	Panel-corrected		z	P> z	[95% Conf. Interval]	
	Coef.	Std. Err.				
ltm	-.1450416	.1982933	-0.73	0.465	-.5336893	.2436062
lp	1.189546	.1382987	8.60	0.000	.9184853	1.460606
lidd	.1475692	.1112155	1.33	0.185	-.0704092	.3655476
_cons	13.37987	1.371979	9.75	0.000	10.69084	16.0689
rho	.1047147					